مجلس الوزراء انعقد برئاسة خادم الحرمين الشريفين

إقرار ميزانية الدولة بـ540 ملياراً بزيادة 14٪

المليك للوزراء: (أسمع من الناس وأحس بنفسي أن بعض المشاريع ما بيَّنت) وهذا غير مقبول

عليكم الإخلاص والسرعة وعدم التهاون فيما يعوق المشروعات وأخبروني بأي تقصير

«الجزيرة» - واس

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله أمس الاثنين الرابع من محرم 1431هـ الموافق للحادي والعشرين من شهر ديسمبر للعام 2009م في قصر اليمامة بمدينة الرياض الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد 1431-1432هـ وقال معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة (إن المجلس تدارس بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1431 - 1432هـ وأقرها).

بعدها وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله كلمة ضافية لإخوانه وأبنائه المواطنين أعلن فيها الميزانية، وفيما يلي نص الكلمة التي تشرف بإلقائها معالي الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبدالرحمن بن محمد السدحان.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إخواني وأبنائي المواطنين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحمد الله وعونه وتوفيقه، نعلن ميزانية العام المالي الجديد 1431-1432هـ والتي تبلغ (540) مليار ريال بزيادة مقدارها (14) بالمئة عن الميزانية المقدرة للعام المالي الحالي 1430-1431هـ وقد رُوعي في إعدادها حاجات اقتصادنا الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الدولية، حيث حرصنا أن تكون هذه الميزانية استمراراً لتعزيز مسيرة التنمية المستدامة في بلادنا الغالية على الرغم من الظروف الاقتصادية الدولية التي أدت الى انخفاض أسعار البترول وكميات تصديره، وذلك بمواصلة توجيه الموارد للإنفاق على الجوانب الأكثر دعماً للنمو الاقتصادي وللتنمية وتعزيز جاذبية اقتصادنا الوطني للاستثمار، وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين من خلال التركيز على قطاعات التنمية البشرية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

وتحقيقاً لهذا الهدف فقد تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن (260) مليار ريال مقارنة بـ(225) مليار ريال بميزانية العام المالي الحالي.

إن هذه الميزانية تمثل استمراراً لنهجنا في إعطاء التنمية البشرية الأولوية والرفع من كفاءتها، وتبعاً لذلك فقد تم تخصيص ما يزيد عن (137) مليار ريال لقطاعات التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة. وتشمل برامج هذا القطاع استمرار العمل في تنفيذ مشروعنا لتطوير التعليم، واعتماد إنشاء (1200) مدرسة جديدة للبنين والبنات، كما تضمنت الميزانية اعتمادات للجامعات الأربع الجديدة في (الدمام، والخرج، والمجمعة، وشقراء) واستكمال المدن الجامعية في عدد من الجامعات القائمة، وإنشاء كليات تقنية ومعاهد مهنية جديدة.

وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية، تم تخصيص ما يزيد عن (61) مليار ريال لمواصلة العمل على رفع مستوى الخدمات الصحية ودعم البرامج الاجتماعية. حيث تضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة